وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار رقم ٥٦ لسنة ٢٠١٨

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية

والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠١٦

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية والهيكل التنظيمى للغرفة ولائحة بدل السفر والانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية جلسة ٢٠١٧/٣/٢٠ باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة فى ٢٠١٨/٧/٤ ؛

قـــــــرر:

مـادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١٦ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٨٦٦٣٣٣١٩,٠٩ ج (فقط ثمانيـة ملايـين وستمائـة وثلاثـة وستون ألفًا وثلاثمائة وتسعة عشر جنيهًا وتسعة قروش لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٣٧٣٥٨٩٧,٩٢ ج (فقط ثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسة وثلاثون ألفًا وثمانمائة وسبعة وتسعون جنيهًا واثنان وتسعون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٤٩٢٧٤٢١,١٧ ج (فقط أربعة ملايين وتسعمائة وسبعة وعشرون ألفًا وأربعمائة وواحد وعشرون جنيهًا وسبعة عشر قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠١٦/١٢/٣١ مبلغ ٢٨٤٤١٧٣٠٣٤ ج (فقط ثمانية وعشرون مليونًا وأربعمائة وواحد وأربعون ألفًا وسبعمائة وثلاثون جنيهًا وأربعة وثلاثون قرشًا لا غير) .

مـادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٨/٧/٤

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد